http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2227) السنة التاسعة - السبت (20) آب 2011

دولة القانون: لا ينفع مع طهران غير القضاء الدولي

تعويضات حرب الثماني سنوات تخلق انقساماً في المجلس الأعلى

□ بغداد / المدى

تضاربت التصريحات داخل المجلس الإسلامي الأعلى المنضوي ضمن التحالف الوطني، بشأن مطالبة الحكومة بإقامة دعوى قانونية ضد إيران لإجبارها على دفع تعويضات عن حربها مع العراق، فيما اعتبرت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب مصلحة الشعب العراقي الأهم بغض النظر عن ارتباطاته العقائدية مع دول الجوار.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن النائب في المجلس الإسلامي فالح الساري قوله إن "العراق عندما يتحدث عن بعض المواضيع التي تخص تصرفات إيران تجاهه، كموضوع القصف وقطع مياه نهر الوند، يخرج المتحدث باسم الحكومة الإيرانية ليهدد بفتح ملف تعويضات بلاده من جراء الحرب العراقية الإيرانية"، مطالبا الحكومة العراقية بـ"القيام بدعوى مشابهة تطالب إيران بدفع تعويضات عن حربها مع العراق".

وأضاف الساري أن "العراق دولة لها سيادة وهو ملتزم بقرارات الأمم المتحدة، ولا يوجد قرار دولي يجبره على منح تعويضات لإيران جراء حربه معها"، معتبرا أن تلك المطالبات إنما هي "للضغط السياسي".

ودعا الساري وزارة الخارجية العراقية إلى "الاستعانة بمجموعة من المحامين للقيام بهذه المهمة (الدعوى القانونية)"، منتقدا "الدبلوماسية العراقية التي لا تستطيع إدامة علاقاتها مع دول الجوار".

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية قد أكد في وقت سابق أن ملف التعويضات التي تطالب بها إيران من العراق سيفتح بالوقت المناسب.

وقال رامين مهمان برست في مؤتمره الصحفي الأسبوعي ردا على سؤال بشأن تصريحات أعضاء القائمة العراقية بخصوص ضرورة دفع إيران تعويضات الى العراق، قال: نظرا إلى أن الحكومة المستقلة والشعبية في العراق تقوم بنشاطات وجهود من اجل إحلال الاستقرار والأمن في هذا البلد ونظرا إلى الخطط الموضوعة في العلاقات الثنائية بين بغداد وطهران فان موضوع دفع العراق تعويضات إلى إيران سيطرح في الوقت المناسب.

وأضاف: عندما قدمت الأمم المتحدة نظام صدام كنظام معتد وبادئ بالحرب ضد ايران فانه يجب عدم الاهتمام بتصريحات لا أساس لها وتأتي فقط بهدف المساس بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

يذكر أن إيران طالبت على لسان عدد من مسؤوليها بدفع العراق تعويضات تصل الى بلايين الدولارات عن حرب الثمانينيات من القرن الماضي بين البلدين ما لاقى استهجانا واحتجاجا واسعا من العراقيين.

إلا أن النائب الآخر عن المجلس الإسلامي الأعلى فرات الشرع والذي نفى علمه بما قاله الساري، اس‌تبعد أن تلجأ إيران إلى طلب التعويضات من العراق، وتابع "لدينا عدد من المشاكل الحدودية مع طهران نسعى لحلها حاليا بالطرق الدبلوماسية بعيدا عن التهديدات".

وبين الشرع في حديثه لـ"المدى" أمس، "لا نرتضي بأن تشوب علاقتنا مع الجارة إيران أية مشاكل، فلدينا مصالح مشتركة كثيرة وان الأخيرة قدمت لنا مساعدات خلال احتضانها للمعارضة العراقية إبان حكم صدام للعراق، فضلا عن مشاريع الكهرباء التي تشرع الحكومتين بإقامتها معا".

بالمقابل، اعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، حاكم الزاملي، مطالبات الساري وبعض البرلمانيين طبيعية.

وتابع الزاملي في تصريح لـ"المدى" أمس "أن مطالبات إيران بالتعويضات عن حرب لم يقمها الشعب العراقي تفتح الباب أمام دعوات مضادة"، موضحا "صحيح أن هناك ارتباطات عقائدية لدى بعض السياسيين مع إيران ولكن عندما يصل الأمر إلى مصلحة العراق وسيادته، فأن اثر هذه الارتباطات يزول ويتم البحث عما يخدم الشعب العراقي".

وأكدت بعثة الأمم المتحدة في العراق، في الـ٣٠ تشرين الأول من العام الماضي، أن مطالبة إيران العراق بدفع تعويضات عن الحرب التي دامت ثماني سنوات (١٩٨٠ – ١٩٨٨) مرتبطة بما سيقرره مجلس الأمن الدولي.

يذكر أن إيران جددت، في التاسع من آب العام الماضي، مطالبتها العراق بدفع تعويضات لها عن الحرب التي دارت بين البلدين، حيث أكد عضو لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عوض حيدر بور أن العمل جار في المجلس لإعداد مشروع قرار يلزم الحكومة بمتابعة قضية طلب تعويضات عن الحرب العراقية على بلاده.

ائتلاف دولة القانون، بدوره انتقد بشكل كبير موقف إيران التي طالما حاولت إضعاف العراق، إذ يقول النائب إبراهيم الركابي "يبدو أن طهران لم يصلح معها سوى هكذا أسلوب من خلال التهديد بإقامة دعوى قضائية لتكف عن الاعتداء على العراق وشعبه"، متهما حكومات الجوار باعتدائها على العراق حيث قال: إنها تعتدي على العراق ولا تحترم العلاقات الأخوية التي تربط شعوب هذه الدول، وأوضح في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "هذه الحكومات لا تريد لنا الخير منذ أيام النظام المباد و كانت تسعى لإضعاف العراق وتأكد ذلك بعد الـ ٢٠٠٣ وسقوط الدكتاتورية، فهم عملوا على استغلال ضعف العراق وعدم امتلاكه جيشاً قويا يردعهم".

ويتابع الركابي "العراق دولة مسالمة لا تريد الاعتداء على احد، وهذا الأمر يروق للجوار لأجل التدخل في شؤون العراق الداخلية تارة والقصف المدفعي ومحاصرته اقتصاديا تارة أخرى".

إلى ذلك، اثنت المتحدثة باسم القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف على موقف التحالف الوطني بخصوص المطالبة بتعويضات الحرب العراقية الإيرانية.

وبينت نصيف في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "أن العامل الوطني يجب أن يسمو على جميع الانتماءات وان ما ذهب إليه التحالف الوطني أمر يحسب له"، منوهة إلى أن "العراق طالب وبعد سنتين من بدء الحرب، بإيقافها، وبالتالي فان موقفه ايجابي وسلمي وإذا ما طرح الموضوع على الأمم المتحدة فمن المرجح انه (أي العراق) يستحق التعويضات لأنه وعلى وفق المواثيق الدولية فأن الدولة التي تطلب إيقاف الحرب مع استمرار الثانية بالاستمرار بها فأن الأخيرة تتحمل جميع التبعات".

إلا أن نصيف حذرت بعض الأطراف السياسية التي كانت متواجدة في إيران خلال فترة المعارضة من الميل إلى طهران على حساب مصلحة الشعب العراقي بالقول "نحن أمام منعطف خطير وإذا ما هوى العراق وسقط فلن تقوم أي دولة باحتضان أية شريحة من المجتمع العراقي".

كتابة على الحيطان

الحقيقة الهندية !

■ عامر القيسي

اعترف رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" في خطابه الذي ألقاه بمناسبة احتفالات عيد الاستقلال الأسبوع المنصرم، "إن الفساد يمثل عقبة أمام تقدم الهند وانه لن يكون من السهل استئصاله"، وأضاف، "اليوم العالم يدرك قدرتنا على أن نصبح إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم ولكن مشكلة الفساد تمثل عقبة كبيرة أمام مثل هذا التحول"، لكي نكون منصفين فان الرجل يتحدث عن عدة قضايا فساد في دولته وخلال "الأشهر الأخيرة"، والتي تورط فيها مسؤولون حكوميون. إذن في الهند ملياراية النفوس، هناك "بعض" قضايا فساد وفي "أشهر أخيرة"، ومع ذلك يعتبر الرجل أن الفساد سيعيق تقدم الهند لتكون إحدى القوى الاقتصادية الكبرى.

ماذا لو قدموا للرجل قضايا الفساد في العراق، بحجمها ونوعيتها والمسؤولين الضالعين فيها. بكل تأكيد لضرب الرجل كفا بكف وتمتم بالهندي ما معناه على ما أظن "منه العوض وعليه العوض"!!

هذه الحقيقة التي قلناها دائما وسنظل نقولها، واهم من يعتقد أن العراق يمكن أن يصبح بلدا ودولة وحكومة وشعبا مثل "خلق الله البقية". ما لم تقتنع طبقتنا السياسية الغارقة بالخلافات بان الطريق إلى التقدم خطوة واحدة إلى الأمام لن يكون سليما وصحيحا قبل الانطلاق بحملة وطنية واسعة لاجتثاث الفساد وتجفيف مصادره ومتابعة ورفع الأغطية السياسية عنه وإشهاره أمام الناس من دون خطوط حمر وتشديد العقوبات بكل من له علاقة به وعزل قضاياه تماما عن التوافقات السياسية المريضة التي تتحكم بالعملية السياسية في البلاد. بغير ذلك ينبغي ألا تنطلي علينا أكاذيب الخطط اليومية والشهرية والسنوية -إن وجدت طبعا-، لان المال الذي يخصص لهذه الخطط الافتراضية تنتظره أفواه الحيتان بمجرد أن يخرج من خزينة الدولة. وهذا هو السبب الذي جعل البلاد بعد ثماني سنوات من التغيير تكتشف أن كل وعود تحسن الكهرباء هواء في شبك.. والسبب الفساد المالي!

وهو السبب نفسه الذي جعل طلابنا يجلسون على الأرض في مدارس من طين في الوقت الذي ما زالت أعمدة صفقة المدارس الجاهزة شاهدة على فساد الصفقة!

الفساد والمفسدون يقفون من دون ضمير ولا أخلاق وراء التردي المريع في الواقع الصحي وارتفاع نسب الإصابة بالسرطان وليست الحروب وحدها!

الماء الملوث والبيئة الملوثة والإجهاز على ما تبقى من البنى التحتية وخراب الأخلاق ووجود تنظيم القاعدة واستمراره حيا يرزق، يقتل الناس بأموالهم، كلها النتاج الطبيعي والمنطقي للفساد المالي الذي سرطن مؤسسات الدولة وحوّلها مع الصومال، التي كنا نتندر بتخلفها، إلى مقدمة الدول في نسب الفساد المالي!!

نعيدها ونقولها مع الرئيس الهندي، إن الجميع يكذبون علينا في وعود زائفة لتحسين حياتنا في مختلف مفاصلها إذا بقينا على هذا الأسلوب في "مكافحة" الفساد، وهو نوع من الـ"مكافحة" التي تشبه المزحة التي نمارسها مع كائنات أسطورية شرسة لا مانع لديها من ابتلاع الوطن بكامله دون رحمة!

وفي وضعنا الحالي ومستويات الفساد المالي الذي يلف مجمل نواحي حياتنا يجب ألا نبحث في الأساليب التقليدية في مكافحة الفساد لأنه، وهي حقيقة واضحة للجميع "إن طبقة المفسدين لدينا متشابكة الأصول مع الطبقة السياسية الحاكمة ودليلنا.. ما أن تنكشف صفقة فاسدة أو "تفوح" رائحتها حتى نكتشف أن الجوقة التي تقف وراءها ومعها وتحميها وتنفذها من العقاب هم اقطاب السلطة، والسلطة اعني بها الحكومة والبرلمان والكتل السياسية ودول الجوار معا..

أين أنت يا سيتغ!!

أعـــــلام

الحسن: غياب قانون الأحزاب مصدر للإرباك

■ أكد النائب عن التحالف الوطني محمود الحسن أن تأخر مجلس النواب في إقرار قانون الأحزاب السياسية جعل العراق مسرحا للتدخلات الخارجية.

وذكر الحسن في تصريحات صحفية أمس الجمعة أن "قانون الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر) هو من أرسى تنظيم الأحزاب وأوصلها إلى حضيض العمل السياسي، على حد قوله.

وأضاف "مفاهيم بريمر جعلت من العراق ملاذا للأحزاب بتوجهاتها كافة، ومسرحا للتدخلات الخارجية .السياسي الفتي بعد التغيير".

وتوت: علاوي ألزم الوفاق بالانسحاب

■ أعلن النائب عن القائمة العراقية اسكندر وتوت عن إلزام رئيس القائمة إياد علاوي لأعضاء حركة الوفاق بالانسحاب من مجلس النواب والحكومة في حال عدم تسنم المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. وقال وتوت في تصريحات صحفية أمس إن "اجتماعا عقد لأعضاء حركة الوفاق تم فيه توقيع أعضاء حركة الوفاق على تعهد بالانسحاب من مجلس النواب والحكومة في حال عدم تسنم علاوي منصب المجلس السياسي".

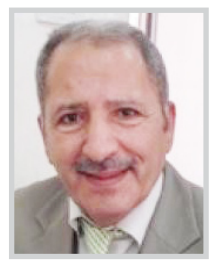

الجبوري: ضرورة رصد الخروقات ومحاسبة المقصرين

■ أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ضرورة رصد الخروقات في مجال حقوق الانسان ومحاسبة المقصرين ممن يستهينون بكرامة الانسان العراقي. وقال سليم الجبوري في تصريحات صحفيه له "ملف حقوق الإنسان ملف دولي مهم يجب الاهتمام به، ولابد من رصد الخروقات التي تمس ملفات حقوق الإنسان كافة ومعالجة أهم المعوقات التي تواجهه.

العراقية تصف رئيس لجنة الإعلام البرلمانية بالمريض ◆ شوان: طروحات الشلاه طائفية

العلوي: نظرية "المذاهب" سلبية.. والصدريون يبحثون عن "توازن المناهج"

□ بغداد/المدى

لاقت مطالبات النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه بتفعيل النظريتين السنية والشيعية في مناهج التعليم ردود أفعال متباينة. ففيما انتقدت كل من القائمة العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة البيضاء ما جاء به الشلاه، رحب التيار الصدري به شريطة أن يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية. وأعلن عضو لجنة التربية البرلمانية وليد عبود، عن وجود حملة وطنية بقيادة الأمم المتحدة لإعادة النظر بالمناهج التربوية. وأضاف: ستكون هذه الحملة الوطنية لإعادة النظر بالمناهج مرضية لجميع الطوائف والأعراق في المجتمع العراقي، مبينا أن لجنة التربية البرلمانية أخذت على عاتقها أن تجعل العراق بالمستوى المطلوب في المناهج التربوية العلمية كما في عمان وبيروت، وخاصة اللغة الانكليزية، وتكون موازية للخليج. وأضاف عضو لجنة التربية أن العراق سيعمل على المحافظة على مستوى شهادته التدريسية ودورها في الشرق الأوسط وأوروبا. يشار إلى أن الشلاه وهو رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب، ذكر أمس الأول إنه "يتحتم على مجلس النواب أن يتبنى توصية ملزمة لوزارة التربية باعتماد دراسة النظريتين الإسلاميتين السنية والشيعية في مادتي التربية الإسلامية والتاريخ"، موضحا بأن "تكون دراسة هاتين النظريتين في مرحلة الثالث المتوسط وفقا لمبدأ التعادل بينهما وبعدد الصفحات نفسه". وأضاف الشلاه أنه "تم جمع تواقيع من ١٠٥ نواب بهذا الخصوص ليتم تقديمه إلى رئاسة البرلمان"، داعيا مجالس المحافظات إلى "تطبيق هذا الموضوع، حيث سيكون هناك مفتشون عامون على المحافظات لمحاسبتها في حال تدريس نظرية دون أخرى".

ويقول عضو لجنة الإعلام والثقافة وزعيم القائمة العراقية البيضاء حسن العلوي، "أراد الشلاه ان يطرق فكره الإسلامي من خلال تصريحه، ولكن بطريقة لا يدعي معها المتابع انه شيعي أو سني، وبالتالي دعا إلى تدريس النظريتين الإسلاميتين"، موضحا في حديثه لـ"المدى" أمس، "من المستحسن أن نسمي النظريتين مدرسة الخلافة، ومدرسة الأئمة، لان هذه التسمية تتفق مع العلمية في الطرح والابتعاد عن الألفاظ التي من شأنها إثارة النعرات الطائفية".

وعلى ما يرى العلوي، فأن رئيس لجنته استغل حرية الرأي والتعبير الجديدة على المجتمع العراقي من خلال ما طرحه، ولأي شخص معارضته أو الاتفاق معه. إلا أن العلوي يرفض تدريس هذه النظريات في المدارس سواء كانت الابتدائية أو الثانوية، معللا بـ" قد تحدث صراعات طائفية من جديد وهو ما لا نبغيه في المرحلة الحالية"، معربا عن عدم ممانعته تدريسها خلال المرحلة الجامعية والتي يكون فيها الطالب مستقيما فكريا يستطيع الاطلاع عليها بصورة موضوعية كما يدرس النظريات الاقتصادية الماركسية أو الرأسمالية. وحظيت المناهج التعليمية بكم كبير من المناقشات خلال اتفاقيات أربيل، وبحسب مصادر مقربة من الاجتماع، فأن الكتل السياسية تباحثت موضوع المناهج. التيار الصدري يتفق مع الشلاه، في أن البلاد يجب أن تدرس فيها النظريات جميعها بغض النظر عن التسميات، محذرا من تهميش مكون رئيسي في المجتمع العراقي. النائب عن كتلة الأحرار، جواد الجبوري يشير في اتصال هاتفي مع "المدى"، أمس، إلى "عقلانية توجه رئيس لجنة الإعلام، لأنه ينسجم مع الوحدة الوطنية والمشاركة في جميع الاتجاهات بما في ذلك كتب التعليم"، محذرا مما اسمها "التطرف في المنهج"، مبينا "أن التعرف على ثقافة العراق ينبغي معها فهم جميع النظريات الإسلامية". القيادي الصدري، يرجع المطالبات بتطبيق النظريتين إلى تداعيات بث مسلسل "الحسن والحسين"، والذي وعلى ما يصفه الجبوري بـ"المخالف للحقيقة وفيه إسقاط لأفكار معينة فهو ينطوي على تفكير أحادي يعمق الخلاف بين مكونات المجتمع الإسلامي". وتعد مسألة تغيير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات العراقية من القضايا المختلف عليها بين جهات عديدة معنية، بحيث لم تجر سوى تعديلات بسيطة منذ تغيير النظام السابق في العام ٢٠٠٣ مثل حذف بعض المواضيع والفصول من عدد من الكتب المنهجية، خصوصاً التي كانت ذات طابع سياسي وموجهة لخدمة الحكم السابق. إلا أن النائبة عن ائتلاف العراقية وحدة الجميلي والتي أبدت امتعاضها من تصريحات الشلاه، وصفته في الوقت بنفسه بالإنسان المريض والساعي إلى تعزيز الطائفية.وتبدي الجميلي، في حديث هاتفي مع "المدى"، أمس، استغرابا من تقديم الشلاه نفسه كإعلامي ومفكر إسلامي، وتتساءل "كيف لشخص قضى نصف حياته في الغرب التفكير بهذه الضحالة؟"، مستطردة "أنأى بنفسي عن الدخول في هكذا مساجلات لاننا امام تصريحات غير مسؤولة من شخص لا يرتقي أن يكون في مجلس النواب".

وتبين الجميلي "لدينا الكثير من القوانين التي ينتظر منا الشارع إقرارها لا أن نفكر في أمور تؤدي بالبرلمان إلى منزلق خطير"، متهمة الشلاه والنواب الذي ينهجون نهجه بالمدعومين من دول إقليمية لأجل تمزيق وحدة الشعب العراقي.

وتعول الجميلي على الغالبية الوطنية في مجلس النواب والذين وبحسب ما تقول النائبة عن العراقية "يرفضون العودة الى الوراء"، لافتة إلى أنه "بالكاد نحاول أن ننسي أطفال العراق مآسي سنوات الاحتقان الطائفي ليخرج علينا الشلاه اليوم بهذه التصريحات التي لا تتفق مع المصالحة الوحدة الوطنية".

وتخلص إلى أنه "من خلال ملاحظتي الى ما يطرحه الشلاه تبين لي في الكثير من الأحيان انه إنسان مريض يحاول مع ثلة من النواب محاربة الفكر السليم وتعميق التطرف الطائفي".

وكانت لجنة التربية البرلمانية كشفت، في الـ٢٧ من نيسان الماضي، عن سعي لجان عالية المستوى إلى وضع مناهج دراسية متفق عليها بإشراف دولي، مبينة أنها ستمثل الأعراف والأديان كافة في العراق خلال السنوات المقبلة.

وفي سياق متصل يرى النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه "ان تصريحات الشلاه تعيد بالذاكرة إلى النهج القومي الذي كان يتبعه نظام البعث في العراق". طه في حديثه للمدى أمس، يدعو الشلاه إلى عدم الاستعجال في هكذا تصريحات والتأني لان المناهج مسألة فنية بحتة يجب أن تدرس من قبل الجهات ذات العلاقة بالجانب التربوي وليس للشلاه أية علاقة بها، وتابع "عليه تناول ما يقع ضمن اختصاصه فضلا عن إيجاد الحلول لمشاكل السياسية التي يعاني منها البلاد.